

مراقبون: عائدات البترول لاتفي بتعهدات ابن سلمان وتدهور الاقتصاد سيحطم المواطن

* جمال حسن

عودة الى القريب العاجل، كشف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في تغريدة نشرها على حسابه بموقع "تويتر": أن "السعودية وافقت على تكفل المبلغ المطلوب لإعادة إعمار سوريا بدلا من الولايات المتحدة، داعيا الدول فاحشة الثراء لتقديم المساعدة في إعادة إعمار جيرانها بدلا من دولة عظمى كالولايات المتحدة التي تبعد 5 آلاف ميل.. نحن ندعم بشكل رئيسي جيوش العديد من الدول الغنية جدا في جميع أنحاء العالم في حين أن هذه البلدان تحقق استفادة كاملة من الولايات المتحدة ودافعي الضرائب لدينا في (مجال) التجارة".

ومع بداية العام الميلادي الجديد كتبت صحيفة "الإنديبننت" البريطانية تقريرا موجزا عن الوضع الاقتصادي الآيل الى التدهور الكبير في المملكة، وكشفت: أن العديد من رؤوس الأموال بدأت بالفرار من السعودية الى الخارج نتيجة التعقيدات السياسية التي بلغت ذروتها في الضجة العالمية حول مقتل الصحفي جمال خاشقجي، مما ادى لضرب الطموحات الاقتصادية للنظام السعودي. مشددة على أن المملكة التي كانت واحدة من أكثر المناطق الواعدة في العالم للاستثمار أصبحت اليوم منطقة "محظورة" للشركات العالمية ورجال الأعمال، مع التراجع الملحوظ في النمو الاقتصادي فيها؛ حيث أرتفعت الديون الحكومية من إجمالي الناتج المحلي من 1.5% إلى 17% على مدى السنوات الثلاث الماضية.

ففي خضم التدهور الاقليمي والعالمي في سياسة الرياض والقطيعة الدولية التي تعاني منها بسبب إجرامها وإنتهاكات حقوق الانسان داخليا ضد مواطنيها، والحرب على اليمن ودعمها للجماعات الارهابية المسلحة الناشطة في المنطقة خاصة في سوريا، أظهرت دراسة حديثة أجراها موقع "ميدل إيست آي" أن السعودية تعاني ومنذ العام 2015 وحتى وقتنا هذا من هروب الكثير من رؤوس الأموال تصل قيمتها الى مئات مليارات الدولارات - وفق ما أعلنه معهد التمويل الدولي الذي يتخذ من مدينة واشنطن مقرا -

له في تقرير استخلصه من تلك الدراسة، محذراً من أن معدل خروج رؤوس الأموال من السعودية سيكون مرتفعاً جداً خلال العام 2019 وبسرعة غير مسبوقة، مضيفاً "أن المستثمرين قلقون من خطط ابن سلمان".

وكشفت تقارير أممية ودولية أن تكلفة إعادة إعمار سوريا البلد الذي عبثت بإستقراره المملكة وأخواتها الخليجيات تبلغ حوالي الترليون دولار وهو ما اشار اليه الرئيس الأمريكي ترامب بأن الرياض تعهدت بتكفله!! بعد تنصل البلدان المحرصة على الحرب هناك من التكلفة، حيث صرح رئيس غرفة التجارة والصناعة الروسية سيرغي كاتيرين خلال "منتدى الأعمال الروسي السوري" الذي إستضافته موسكو في 2018/8، بأن تكلفة إعادة إعمار سوريا تقدر بحوالي 500 مليار دولار؛ فيما قالت الأمم المتحدة إن تكلفة إعادة إعمار البنية التحتية في سوريا تصل الى أكثر من نصف تريليون دولار وذلك خلال اجتماع عقده اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة في بيروت، الأربعاء 8 من آب 2018، بحضور ما يزيد على 50 خبيراً سورياً ودولياً- وفق ما نقلت وكالة "فرانس برس".

وبحسب التقرير النهائي للجنة الاقتصادية الأممية، فإن الرقم يشمل حجم الدمار في سوريا فقط، ولا يشمل الخسائر البشرية، والمقصود بها الأشخاص الذين قتلوا خلال المعارك، والأشخاص الذين نزحوا وهجروا من منازلهم. في الوقت الذي تجاوزت تقديرات بعض الوكالات الدولية والمنظمات المعنية هذا الرقم بكثير ووصلت الى 950 مليار دولار، وهي الارقام التي سوق لها صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة والاعلام الغربي، فيما يقول البعض أن هذا الرقم مبالغ به جداً لإعادة إعمار دولة في الشرق الاوسط مثل سوريا.

ونقلت صحيفة "الإنديبندنت" البريطانية عن أحد الدبلوماسيين الغربيين في الرياض قوله، إن برنامج رؤية 2030 الطموح من ولي العهد لإستغناء اقتصاد المملكة عن مبيعات الهيدروكربونات وتحديث الاقتصاد في غضون عشر سنوات سيتعين تسميته "رؤية 3020"، وهو ما أكده أيضاً الخبير الاقتصادي كريستيان أولريشن، بقوله: "إن بيئة الاستثمار الخاصة غير النفطية في السعودية ضعيفة حالياً وهي مجرد فشل في مطابقة توقعات عالية لتحقيق مكاسب سريعة للغاية"؛ كما أفاد خبراء آخرون: أن الأخطاء الفادحة التي أرتكبها محمد بن سلمان خلال العامين الماضيين أضافت بلا مبرر مشاكل جديدة الى المملكة ما أدى الى تحطيم صورة بلاد الذهب الأسود التي كانت تبدو مستقرة في ما مضى، حيث تحولت صناعة السياسة السعودية من نموذج الحكم القائم على الإجماع والذي يمكن التنبؤ به الى حد كبير الى هيكل أكثر عمودية وعرضة للتحويلات المفاجئة.

أما اذا ما عدنا مرة اخرى الى الواقع القائم في بلادنا، تظهر السنوات الأخيرة عجز السلطات السعودية عن معالجة ظاهرة البطالة في المجتمع حيث كشف مصدر في الهيئة السعودية للمهندسين، أن نحو 12 ألف

مهندس سعودي عاقلون عن العمل، مشيراً إلى إن عدداً كبيراً من المهندسين مشتركون في نظام التأمينات الاجتماعية، وروايتهم لا تتعدى 3500 ريال، بحسب ما ذكرته صحيفة "عكاظ" الثلاثاء الماضي. وأضاف: كما أن 36 ألف مهندس سعودي يحملون عضوية الهيئة، في مقابل 194 ألف مهندس وافد يحملون العضوية نفسها.

وفي اعتراف يعتبر الأول من نوعه، كشفت صحيفة "فاينشال تايمز" البريطانية أن ولي العهد السعودي ابلغ أحد رجال الأعمال انه ما من أحد سيستثمر في هذه المرحلة بمشروع "نيوم". فيما أشار "ستفان هيرتوغ" الخبير في شؤون الخليج في كلية لندن للاقتصاد إلى أن "السعودية ستعود للشيء الذي لطالما أتقنته"، مضيفاً أنهم سيعودون للبطاطا واللحم". حيث أن سياسة ابن سلمان الطائشة أصحت عائقاً كبيراً في إجتذاب رؤوس الأموال والتقنيات العالية المطلوبة للمشروع ولتطوير المشاريع الأخرى.. وأنه "بالتأكيد هناك شكوك تحيط بتنفيذ مشروع نيوم" بعد أن أختار الكثير من مستشاري "نيوم" الإبتعاد عن المشروع ومنهم المهندس المعماري نورمان فوستر، فيما توالي هروب المدراء يمنع تحقيق أهداف المشروع كالدائرة القانونية التي تدير نحو 200 مليار دولار أمريكي (بريطاني)، وإدارة الاستثمارات العامة (سويسري)، وإدارة الأسهم الخاصة (إسباني).

هذا وحذر أحد أكبر المستثمرين في العالم، مؤسس شركة "مويوس كابتال بارتنرز" مارك مويوس من الاستثمار في السعودية متوقعاً لها أوقات عصيبة على صعيد الاقتصاد، حيث قال للصحفية هادلي غامبل في قناة "CNBC"، قال: "الآن ليس الوقت المناسب لوضع أموالك في السعودية.. القتل الوحشي لخاشقجي أدى إلى وضع سيئ للغاية، أنني سوف لن أستثمر في السعودية إذا لم يحصل تغيير حقيقي كبير فيها". ويرى آخرون أن تكلفة الحرب الوحشية المتواصلة على اليمن أكثر بكثير مما يعلن عنه في وسائل الاعلام مع تصاعد الخسائر البشرية للشباب السعودي ناهيك عن خسائر المعدات الفادحة، كل ذلك يحطم إقتصاد المواطن الغارق بالبطالة والتضخم ورفع الدعوم الحكومية من الأساسية وفي مقدمتها الوقود والأدوية والمواد الغذائية.

وفي سياق ذي صلة كشفت صحيفة "تايمز أوف مالطا" المالطية عن ان 62 مواطناً سعودياً ينتمون إلى اثنتين من أغنى العائلات في السعودية أصبحوا مالطيين وبالتالي مواطنين في الاتحاد الأوروبي بعدما دفعوا ملايين اليوراهات ومن بين هؤلاء عائلتا المهيدب والعقيل.